مقال

قضايا الخصخصة وأهمية دور الدولة

عبد الحميد الزقلعي*

لم تعد الأيديولوجيات وحدها هى التي تحكم القرارات الاقتصادية، فالانفتاح الاقتصادى والثقافى على المستوى الدولى، وزيادة حدة المنافسة، والتطورات التقنية المتسارعة، فرضت معطيات جديدة، مما أدى إلى أن تحكم القرار الاقتصادى بدرجة أكبر معطيات الجدوى والرشد الاقتصادى وكفاءة استغلال الموارد المتاحة.

وليست الخصخصة هى العنوان الكبير المستديم لإدارة الاقتصاد كما أنها ليست أداة لحل المشاكل الاقتصادية فى البلدان النامية على المدى البعيد. إنما الأهم هو الكفاءة فى إدارة الاقتصاد وموارده، وتحقيق القدرة التنافسية الراقية الفاعلة.

إن الخصخصة، بمعنى تحويل ملكية المنشآت من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة فرضتها ظروف محلية تاريخية، جاءت بالدرجة الأولى فى الدول التي سيطرت عليها نظم التخطيط المركزى لفترات معينة ولعب القطاع العام الدور الرئيسى فى الإنتاج والتوزيع بها، انطلاقاً من سيطرته على النشاط الاقتصادى أو معظمه بغض النظر عن معايير الكفاءة والربحية. وقد كان أساس ذلك عقائدى سياسى أكثر منه اقتصادى، وإن أسندت فى بعض الأحيان مزاولة القطاع العام للنشاط الاقتصادى إلى أهداف اجتماعية لتبرير النتائج السلبية المحققة للأنشطة الإنتاجية والخدمية المسيطر عليها. ثم بدأت هذه النظم فى التحول إلى اقتصادات السوق، بدرجات متفاوتة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق والمنظومة الاشتراكية، وكانت "الخصخصة" أحد أساليب مراحل التحول فى هذه الدول وفى غيرها من الدول النامية.

* المستشار الاقتصادى بالصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت.

وتمر أغلب الدول العربية بمرحلة إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتطبق برامج للإصلاح الاقتصادي بها، وتعاني بدرجات متفاوتة من ضغوط متزايدة للإنفاق العام. ولا يقتصر ذلك على الدول العربية غير النفطية، وإنما يشمل أيضاً الدول العربية النفطية. فتجارب السنوات الماضية، وبخاصة منذ منتصف عقد الثمانينات، والتي شهدت انخفاض وتذبذب أسعار تصدير النفط وبالتالي تدني عائدات التصدير بشكل كبير، واجهت الدول العربية الرئيسة المصدرة للنفط فترات عصيبة لتكييف مواردها وموازناتها مع تطور حجم الإنفاق على الخدمات والمشروعات العامة، والمحافظة قدر الإمكان على مستوى ملائم من الخدمات العامة حتى في الفترات التي تحسن فيها سعر تصدير النفط. وقد انعكست آثار تلك التطورات بطريقة غير مباشرة على الدول العربية الأخرى. وعليه فالعبرة هنا أن الدول العربية قاطبة، تواجه حالياً وستواجه في المستقبل بدرجة أكبر مشكلة تنامي الطلب على الإنفاق العام بفعل تزايد السكان وكلفة الخدمات والمرافق وتشغيلها وصيانتها مع محدودية الموارد المالية المتاحة.

وقد شاب إدارة القطاع العام لمعظم مرافق البنى الأساسية قصور في الخدمة، وهدر في الموارد، وفاقد في الإنتاج، ونقص في الصيانة والإحلال، إضافة إلى العمالة الزائدة وبالتالي ارتفاع التكلفة. ومن هنا فقد أصبح قيام القطاع الخاص بدور رئيسي ومتطور في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى الأساسية، أصبح عنصراً رئيسياً في سياسات وبرامج الدول التي تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي والتنمية المستدامة.

ولقد قطعت كثير من الدول في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا شوطاً كبيراً في مجال التخصيص وأظهرت تجاربها ارتياد رأس المال الخاص لمشاريع الاتصالات والطاقة والصناعة. وبدأت، كما رأينا، بوادر التخصيص واضطلاع القطاع الخاص بدور متنام في عدد من الدول العربية وخاصة في مشاريع الكهرباء والاتصالات والطرق،

ويؤكد ذلك تزايد مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في عدد كبير من الدول العربية.

وتشير البيانات الأولية لبعض مشاريع البنى الأساسية التي تولي القطاع الخاص مسؤولية إدارتها، أنها قد حققت نتائج مشجعة في نواحي تحسين التنظيم والإدارة والبناء المؤسسي والوضع المالي، ونوعية الخدمة المقدمة ومدى رضاء المواطنين عنها. وفي ذات الوقت نجحت بعض الدول العربية الآخذة بنهج الإصلاح والتصحيح الاقتصادي بدرجة معقولة في زيادة معدلات الاستثمار الخاص، وجعل معدلات التضخم معقولة. ولابد أننا ندرك أن أحد أسباب ذلك تعود إلى الأثر المتبادل، فالاستقلال على مستوى الاقتصاد الكلي يدعم التوجه نحو التخصيص، والأخير يدعم الاستقرار.

ولم تعد مداخلات القطاع قاصرة على المشاريع سريعة العائد كما في قطاعات التجارة والمال أو بعض فروع الصناعة، بل أصابها تغيير نوعي هام، وهو أن أصبح القطاع الخاص يلج المشاريع الائتمانية طويلة الأجل بما فيها من مشاريع البنى الأساسية في قطاعات الكهرباء والاتصالات ومياه الشرب والطرق. وتتعدد صيغ مداخلات القطاع الخاص على النحو الذي سبق ذكره. ولا يفوتنا هنا أن نذكر، ولو في عجالة، أنه من المفيد أن تجد الدول العربية صيغاً مناسبة لتبادل الخبرات حول مسائل التفاوض وصيغ العقود وشروطها، إذ أن هذه الأمور معقدة ومن الأهمية بمكان تبادل الخبرات في شأنها فيما بين الدول العربية.

وتثار هنا بعض القضايا الهامة، ومنها الربحية وعلاقاتها بتكلفة الخدمة، فمن الطبيعي أن يتطلع رأس المال الخاص إلى تحقيق عائد معقول على المدى الطويل، ولذلك فإن إعادة النظر في أسعار الخدمات وتصحيحها تبدو أمراً مشروعاً. إذ أن تدني سعر الخدمة عن كلفتها الحقيقية أدى إلى الهدر الجائر للمياه والطاقة الكهربائية واستنزاف الموارد، وهو ما لم تعد تسمح به القيم والمعايير الاقتصادية وحتى الاجتماعية

الجديدة، ناهيك عن موازنات الدول وقدراتها المحدودة على استمرار تحمل الدعم المالي لهذه الخدمات.

وعادة ما يتم تصحيح سعر الخدمة بالتدريج وبتحمل الدولة في البداية لعبء فرق التكلفة عن السعر المحدد. إلا أنه ينبغي في كل الأحوال وضع برنامج "لتصحيح" أسعار الخدمات وتحويل الدعم إلى وسائل أخرى مباشرة تصل إلى مستحقيها. ولا يتعارض أخذ البعد الاجتماعي في الحسبان مع ضرورة تصحيح أسعار الخدمات، بما يؤدي إلى تغطية تكاليف تشغيل وصيانة المرافق على الأقل في المرحلة الأولى، ومن ثم وضع أسعار للخدمات تكفل تحقيق عائد يمكن من تطوير الاستثمارات ذاتها في المراحل اللاحقة، ولا شك أن ذلك سيؤثر على مستوى الأسعار باتجاه زيادتها على مستويات الدخول في الأجل القصير.

لذلك فإن كان تصحيح أسعار الخدمات العامة ضرورة، فإن التدرج في ذلك ضرورة أيضاً، كذلك مراعاة الشرائح الاجتماعية الفقيرة بأساليب جديدة ومتنوعة كحاجة إنسانية وأخلاقية، مثل وضع شرائح التعرفة المتصاعدة والتي تسمح بأسعار رمزية اجتماعية للشرائح الدنيا من الاستهلاك، أو بتقديم دعم مادي مباشر للمستحقين.

إن الأخذ بهذه السياسات لا شك أنه سيسهم في تصحيح أوضاع المؤسسات وحسن إدارتها وتجديد أصولها ونجاح برامجها، وكذلك في أخذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار.

ولا تقتصر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقيام القطاع الخاص بمسؤولية مشاريع البنى الأساسية على أثر تصحيح سعر الخدمة على مستوى الرفاهية ودخل المواطن، بل أن قضية كثافة العمالة وارتفاع تكلفتها في معظم مشاريع البنى الأساسية التي كانت تدار من قبل القطاع العام، واحتمال تخفيضها والاستغناء عن بعضها بعد تخصيصها، هي إحدى أهم المشاكل التي تواجهها الدول بوسائل متعددة. ومن هذه الوسائل إيجاد فرص عمل بديلة، ووضع برامج للتدريب، ومنح مكافآت تعويضية خاصة.

كما أن دعم شبكات الحماية الاجتماعية يعد أمراً يتعين أن يتزامن مع التوجه نحو اضطلاع القطاع الخاص بمشاريع البنى الأساسية.

وقد تبدو مشكلة العمالة أكثر حدة في البلدان العربية كثيفة السكان مثل مصر والسودان والمغرب عند اختيار التقنيات المناسبة في المشاريع المتخصصة، فشدة المنافسة وعوامل الكفاءة والربحية قد تفرض استخدام تقنيات متقدمة كثيفة رأس المال وأقل استخداماً للعمالة، وهو ما يتعارض مع الحاجة إلى زيادة مستويات التشغيل.

ولهذا لا يمكن القول بأن اضطلاع القطاع الخاص بالمساهمة في إنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة مرافق البنى الأساسية أمر سهل لا تكتنفه عقبات، بل العكس فالتجربة بمفهومها الحالي حديثة إلى حد كبير، والقطاع الخاص العربي في مجمله ناشئ، وثقافته في معظمه ريعية، وإمكاناته المالية بكل المقاييس محدودة، مقارنة بالاحتياجات الاستثمارية. نضيف إلى ذلك مشكلة تصحيح سعر الخدمة سابقة الذكر وعلاقتها بالإصلاح المؤسسي وتعارضها في الأجل القصير مع المصالح الاجتماعية، ناهيك عن حساسية بعض القطاعات والتخوف من إسنادها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. ولكن ذلك لا يثنينا عن المضي في تطبيق الإصلاحات، إذ لم تكن السياسات الاقتصادية، في يوم ما، هي خيار بين الأبيض والأسود، بل هي خيار الأكثر نفعاً والأقل تكلفة بالمعنى الواسع للمنافع والتكاليف.

ويقتضي الأمر، من ناحية أخرى، تشجيع القطاع الخاص في دوره الجديد وقد يأخذ التشجيع أساليب متعددة منها توفير الائتمان المصرفي والتمويل طويلة الأجل لمؤسسات القطاع الخاص، والإعفاءات الضريبية، والشفافية في تطبيق القوانين وضمان الحقوق، وسرعة سداد المبالغ المستحقة على الأجهزة الحكومية للشركات الملتزمة والمقاولين، والمساهمة في برامج التدريب، وتقديم الدعم المعنوي والسياسي للقطاع الخاص الذي يقوم بتصدير خدماته، وتخفيف

القيود الإدارية والإجراءات الروتينية في التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص.

ويتعين أن ندرك في هذا الصدد، أنه ومع أن الاستثمارات الأجنبية قد تسهم في تنفيذ المشاريع وضخ الاستثمارات إلا أن المسئولية الأكبر ستقع في المدى الطويل على عاتق رأس المال الوطني.

ومع تعاظم التوجه نحو زيادة دور القطاع الخاص في مشاريع البنى الأساسية، فمن الضروري أن نؤكد على استمرارية أهمية دور الدولة في إدارة الاقتصاد. فمن الناحية الكلية فالدولة مسؤولة عن أمن المجتمع وسلامته وصيانة حقوق أفراده، كما أنها مسؤولة عن تحقيق العدالة بين فئات وأفراد المجتمع، وما قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة ودعم أسعارها إلا لتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، أو هكذا يفترض.

فلا تعني الخصخصة بأي حال من الأحوال إضعاف دور الدولة والقطاع العام، بل العكس من ذلك تماماً، فالمطلوب دور فاعل وقوي من الدولة في مجالات متعددة مثل ضمان تكوين كوادر كفؤة، وتطوير التشريعات، وضمان الحيادية والشفافية والنزاهة في تطبيق التشريعات، وتأمين بيئة تنافسية صحية، والتأكد من تطبيق قوانين الصحة العامة والبيئة وحد أدنى من نوعية الخدمة.

ومن الناحية العملية، فإن قدرات القطاع الخاص التمويلية والفنية قد تقف عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع من مشاريع متعددة إما لعدم ربحيتها أو لضخامة احتياجاتها التمويلية. فآلية السوق، مع بريقها، ليست عصا سحرية، وليست مصالح المجتمع مضمونة التحقق على الإطلاق، من خلال تحقيق مصالح وأهداف رأس المال الخاص. فاقتصاد السوق قد يحقق كفاءة الأداء وفاعلية تخصيص الموارد، إلا أنه قد لا يضمن العدالة الاجتماعية وهذه هي معضلة "الكفاءة والعدالة"، ولا نعتقد بأن هناك مانعاً بأن يضطلع القطاع العام ببعض الأنشطة التي يلزم تدخله فيها، عندما تتوفر له شروط ونظم جيدة للعمل، تمكنه

من أن يثبت أنه على درجة مناسبة من الكفاءة والشفافية في إطار تحقيقه للغايات الاجتماعية.

ففي الدول العربية، مثلها مثل الكثير من الدول النامية، التي لا تكتمل فيها شروط نجاح آلية السوق، وبحكم حداثة تجارب التنمية ونشأة القطاع الخاص سيستمر دور الدولة صمام رئيسياً في المدى المنظور في إدارة الاقتصاد وكفالة البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي وضمان التطوير وتحقيق العدالة الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الحاجة الملحة إلى تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره وحفزه على الريادة في تولي مسؤوليات أكبر في عملية التنمية وتنفيذ مشاريعها الكبرى. فالتقديرات الأولية تشير إلى أن الاحتياجات التمويلية لتحديث البنى الأساسية في الدول العربية هائلة وتتراوح بين ٦٠٠- ٧٠٠ مليار دولار خلال العقدين القادمين على أقل تقدير، في قطاعات الكهرباء والاتصالات والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي، ومن المؤكد أن الموازنات العامة للدول العربية لن تتمكن من تدبير كل هذه المبالغ.

إن توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، هي مسألة تتباين من دولة إلى أخرى، طبقاً لكثير من المعطيات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإنه لا توجد قوالب مسبقة الصنع يمكن تقديمها في هذا الصدد، إنما يتعين أن تحدد، وكذلك يحدد التدرج في تصحيح أسعار الخدمات وطرق معالجة فوائض العمالة، طبقاً للظروف الخاصة بكل بلد، فهي قضايا جد حساسة وإن لم يتوفر الإجماع في الرأي حيالها، كما هو شأن، كل القضايا ذات البعد الاجتماعي. إلا أن التوجهات العامة التالية باتت تلقى قبولاً متنامياً:

- أصبح اضطلاع القطاع الخاص بمسؤولية متزايدة في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى الأساسية، ضرورة اقتصادية واجتماعية، يتطلب الأمر وضع ما يناسبها من تشريعات وسياسات وحوافز تشجيعية بعد أن

أظهرت النتائج الأولية للتجارب في مناطق مختلفة من العالم، وأيضاً في بعض الدول العربية، على محدوديتها، نتائج مشجعة في مجملها على المستوى المؤسسي والتنظيمي والمالي والخدمي.

- أصبح من الضروري تغيير النظرة العامة لدى المواطنين تجاه المرافق والخدمات العامة (كمياه الشرب مثلاً) باعتبارها حقاً مطلقاً مكتسباً ومن مسؤولية الحكومة توفيرها بأسعار رمزية بغض النظر عن التكلفة، وسوف يأخذ ذلك بعض الوقت ولكن هدف التغيير قابل للتحقيق كلما تحسن الوعي ومستوى المعيشة.
- يتزامن مع قيام القطاع الخاص بامتلاك وإدارة مشاريع البنى الأساسية والخدمات العامة إيجاد الحلول والسياسات المناسبة لعدد هام من القضايا ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي مثل تصحيح أسعار الخدمات ومعالجة عملية تخفيض العمالة، وذلك كله مع الأخذ في الاعتبار جميع المصالح المتعارضة.
- إن المطالبة بدور أكبر للقطاع الخاص يجب أن تعي تماماً أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، إنما الهدف هو تحسين الكفاءة وضمان تقديم خدمات من نوعية جيدة وتطوير تلك الخدمات، بضمان صيانة المرافق وتجديدها وإحلال أصولها، وضرورة إخضاع الأهداف سالفة الذكر بصفة دائمة للمراجعة والتقييم بمعايير علمية وعملية.
- سيستمر للدولة دور رئيسي في الدول العربية في مجالات توفير البنى الأساسية وتطويرها وتقديم الخدمات العامة في إطار ضمان العمل على تحقيق عدالة التوزيع ومكافحة الفقر. ولا توجد وصفة مسبقة متفق عليها لتوزيع الأدوار بين الدولة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى إنما يعود ذلك إلى دراسة وتحليل المعطيات والظروف التاريخية

والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

- إن دور الدولة الاجتماعي، سوف يبقى في المدى المنظور على درجة عالية من الأهمية، فعليها كمنظم وحكم ومراقب أن تضمن، في إطار الخصخصة، سعر الخدمة المتوازن وسياسة التشغيل الفاعلة اللذين يوائمان بين المصالح المختلفة، ومراعاة الشرائح الاجتماعية الفقيرة وتأكيد السياسات الموجهة لدعم شبكات الحماية الاجتماعية، وحماية المستهلك وسلامة البيئة.
- أهمية الدور الإشرافي للدولة لضمان حيادية تطبيق القوانين ونزاهة القضاء، وشفافية عوامل المنافسة، بكل ما يتطلبه ذلك من سن التشريعات وتطوير المؤسسات.

ندوة

المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصرين الثالث والعشرون

القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
الفترة من ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣

لقد أصبح مفهوم القدرة التنافسية أو القدرة على تحقيق المزايا التنافسية، هو المفهوم الأكثر تعبيرا عن تطور المزايا النسبية فى ضوء العوامل المتغيرة، وفى ظل معطيات السرعة التى يتحول بها العالم نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى. لذلك عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع مؤتمرها العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين الثالث والعشرين، وكان موضوعه "القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى"، وذلك خلال الفترة من ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣.

يشير تتبع أعمال المؤتمر، عبر جلساته المختلفة التى استمرت ثلاثة أيلم، أن عدد الأوراق البحثية التى قدمت للمؤتمر بلغ عددها أربعة عشر بحثا، بالإضافة إلى حلقة نقاش بعنوان "السياسات الاقتصادية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية".

بدأت أعمال المؤتمر فى اليوم الأول "**الجلسة الأولى**" بورقة بحثية من تقديم **د. طارق نوير** وبعنوان "دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر"، ركزت الورقة على تقييم الدور الحكومى المصرى فى تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، حيث كلما نجحت الحكومات فى خلق بيئة أعمال مواتية مقارنة بالدول الأخرى كلما ساهم هذا فى تعزيز قدراتها التنافسية. فى هذا الإطار كانت الورقة تسعى إلى الإجابة على السؤال التالى: هل نجحت الحكومة المصرية فى توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة للمنافسين العالميين بحيث تنعكس على تعزيز القدرات التنافسية فى الاقتصاد المصرى؟

وللإجابة على هذا السؤال، قسمت الورقة إلى **أربعة أقسام، القسم الأول:** الإطار المفاهيمى للتنافسية والدور الحكومى الداعم لها، **القسم الثانى:** تحليل

بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد المصرى، **القسم الثالث:** أمثلة لتجارب دول ناجحة للتنافسية، **القسم الرابع:** السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال المصرية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من تبنى الحكومة المصرية للعديد من الإصلاحات فى مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، إلا أنه هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال المصرية فى المجالات المختلفة المتعلقة بالسياسات الاستثمارية والمالية والنقدية والتجارية، أضف إلى هذا سياسات التعليم وسياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية وتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية، علاوة على سياسة مكافحة الممارسات الاحتكارية.

أما "**الجلسة الثانية**" تقدم فيها **د. فرج عبد الفتاح فرج** بدراسة عنوانها "ظاهرة الاحتكار وطرق علاجها فى الاقتصاد المصرى"، وقد تحددت مشكلة الدراسة فى الإجابة عن تساؤل أساسى هو: ما هى مقومات نجاح تطبيق سياسة المنافسة ومنع الاحتكار؟

لذلك تم تقسيم الدراسة إلى **خمسة أقسام، القسم الأول:** مقدمة، توضح أنه رغم صدور مجموعة من التشريعات الاقتصادية فى مجال البنوك، بورصة الأوراق المالية، توسيع قاعدة الملكية، ضمانات وحوافز الاستثمار، التجارة الخارجية، أسعار الصرف .. ألخ، إلا أن هذه الحزمة من التشريعات لم تتضمن بعد قانونا لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار. أما **القسم الثانى:** خصص لعرض الإطار المرجعى فى ضوء أدب النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها، حيث تم التعرض للمساهمات النظرية، ثم تلى ذلك عرض للمساهمات الأمبريقية فى الحالات المشابهة للحالة المصرية "اقتصادات فى مرحلة التحول"، ثم يأتى فى نهاية هذا القسم عرض للدراسات الخاصة بالحالة المصرية بهدف الوقوف على ما تم معالجته فى هذه الدراسات وبغرض المساهمة فى استكمال البناء الأكاديمى المصرى حول هذا الموضوع. وقد تناول **القسم الثالث:** أدوات تحديد الظاهرة

الاحتكارية فى الاقتصاد المصرى وذلك فى ضوء التأصيل النظرى والتحليل الاقتصادى من جانب، ومشروع قانون تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار من جانب آخر. أما **القسم الرابع:** فقد خصص للشروط اللازمة لنجاح تطبيق هذا القانون عند صدوره، وهى شروط يعتقد الباحث بوجوب النص عليها فى القانون ذاته، ولعل أهم هذه الشروط ما يتعلق بالبناء المؤسسى، والتنمية البشرية للمخاطبين بأحكامه والقائمين على تنفيذه. وفي **القسم الخامس:** خاتمة الدراسة متضمنة نتائجها.

توصلت الدراسة إلى أن مقومات نجاح تطبيق سياسة المنافسة ومنع الاحتكار تكمن فى جودة التشريع، وجودة الأجهزة القائمة على تنفيذه من الناحية المؤسسية والبشرية، فضلا عن وجود عنصر الردع.

وتتضمن "**الجلسة الثالثة**" ورقة بحثية من تقديم **د. سمية أحمد عبد المولى**، بعنوان "القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل".

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أن دراسة خصائص قوة العمل من الأهمية بمكان لما لها من آثار هامة على القدرة التنافسية للاقتصاد ككل على جذب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية الجديدة التي تدعم مركزه التنافسي فى الاقتصاد العالمي، والذي ينعكس بدوره على إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة.

فى ضوء ما سبق، كان هدف الدراسة هو، **أولا:** تقويم أهمية خصائص عرض العمل فى تحديد القدرة التنافسية لأى اقتصاد. **ثانيا:** تقويم الخصائص الإيجابية والسلبية لعرض العمل في الاقتصاد المصرى، من منظور القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

وتحقيقا لهذا الهدف، انقسمت الدراسة إلى **ثلاثة أقسام، القسم الأول:** خصائص قوة العمل، والقدرة التنافسية للاقتصاد. **القسم الثانى:** قوة العمل فى الاقتصاد المصري. **القسم الثالث:** القدرة التنافسية لقوة العمل فى مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم أن الاقتصاد المصرى يتميز بوفرة كبيرة ومتزايدة من عنصر العمل، والذى تتراجع تكلفته الحقيقة، وهو ما يمكن أن يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، إلا أن الوفرة والتكلفة لا تكفى وحدها. فخصائص قوة العمل المتاحة، على العكس، تؤثر سلبا على قدرتها التنافسية، ومن ثم على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

وفي "الجلسة الرابعة" تقدمت كل من **د. نجوى علي خشبه و أ. سهام فتحى إبراهيم** بورقة بحثية عنوانها "قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى". ويكمن الهدف الأساسى من هذه الدراسة فى قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى، انطلاقا من أهمية الدور الذى يلعبه هذا القطاع فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة.

وتحقيقا لهذا الهدف، انقسمت الورقة إلى **أربعة أقسام**، استعرض **القسم الأول:** مفهوم الميزة التنافسية. فالميزة التنافسية للدولة، تستند إلى صناعات تتمتع بمستويات إنتاجية مرتفعة من خلال عمليات الابتكار والتجديد والتدريب والتطوير التكنولوجى المستمر. ومن ثم لم تعد الميزة النسبية المستندة إلى توافر الخامات المحلية أو العمالة الرخيصة أو الأسواق المحمية المغلقة هي الحافز على تفضيل صناعة على أخرى أو منتج على آخر. أما **القسم الثانى:** تناول محددات الميزة التنافسية على مستوى الصناعة، وتنقسم هذه المحددات إلى محددات رئيسية وأخرى مساعدة أو مكملة. وتضم المحددات الرئيسية للميزة التنافسية، أربعة محددات، وهى شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع وظروف الطلب، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية بين المنشآت. أما المحددات المساعدة أو المكملة فهى تتمثل فى محددين هما: دور الصدفة ودور الحكومة وسياساتها. وفى **القسم الثالث:** تم التعرض لأهم المؤشرات المستخدمة لقياس الميزة التنافسية، وهى: مؤشرات الأنصبة السوقية التصديرية، ومؤشرات الميزة التنافسية السعرية، ومؤشرات

الميزة التنافسية الهيكلية غير السعرية. وقد استخدمت الدراسة المؤشرات المعتمدة على بيانات التجارة الخارجية، وبصفة خاصة مؤشر Vallroth الذى يعتمد على بيانات جانبى التجارة (الصادرات والواردات)، فى دولة ما مقارنة ببعض الدول الأخرى. أما **القسم الرابع:** أنصب على قياس الميزة التنافسية لأنشطة القطاع الصناعة في الاقتصاد المصرى. وقسمت الدراسة قطاع الصناعة المصرية إلى ثمانية قطاعات فرعية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة قطاعات تتمتع بميزة تنافسية موجبة طوال فترة الدراسة ٩٠-١٩٩٩ وهى: قطاع الغزل والنسيج والملابس والمفروشات والسجاد، وقطاع الصناعات الدوائية والكيماوية والبتروكيماوية، وقطاع الصناعات المعدنية، علاوة على تمتع بعض بنود قطاع الصناعات الغذائية بميزة تنافسية. أما باقى القطاعات وعددها أربعة، لا تتمتع بالقدرة على تحقيق مزايا تنافسية موجبة، وتحقق قيما سالبة طوال فترة الدراسة وهى: قطاع الصناعات الخشبية، وقطاع الصناعات الهندسية، وقطاع التعدين بالإضافة إلى قطاع صناعة مواد البناء والحراريات.

وفى "**الجلسة الخامسة**"، تقدمت الباحثة **دعاء محمد سالمان** بورقة بحثية بعنوان "بناء المزايا التنافسية فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر". وتحاول الورقة الإجابة على التساؤل التالى: هل يمكن بناء المزايا التنافسية فى قطاع الصناعات التحويلية وما هى متطلبات بناء هذه القدرة التنافسية.

وللإجابة على هذا التساؤل قسمت الورقة إلى **أربعة أقسام**، تناول **القسم الأول:** التأصيل النظرى للمنافسة، باستعراض مفهوم المزايا التنافسية ومحاور بناء الميزة التنافسية، ثم محددات الميزة التنافسية، ومراحل الميزة التنافسية وأخير القدرة على المنافسة وعناصر القدرة على المنافسة. أما **القسم الثانى:** تعرض للقطاع الصناعى فى مصر والتحديات التى يواجهها، سواء كانت تحديات داخلية أو خارجية. وتناول **القسم الثالث:** المزايا التنافسية لبعض الدول

على المستوى الكلى والجزئى، وذلك من خلال استعراض المزايا التنافسية على المستوى الكلى باستخدام مؤشر الميزة التنافسية ووفقا للتقارير الدولية، وأيضا استعراض المزايا التنافسية على المستوى الجزئي باستخدام مؤشر الميزة التنافسية فى مجال الصناعات التحويلية. أما **القسم الرابع:** ركز على تنمية القدرة التنافسية فى قطاع الصناعة المصرية، وقد أوضحت الدراسة أن التحديث يعتبر هو الأمل فى دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة فى مصر، ثم تعرضت الدراسة للآليات المستخدمة لدعم المنافسة، وهى تتضمن وجود آلية مراجعة التكنولوجيا Technology Audit لتحديث العناصر الصناعية للمشروع، علاوة على ضرورة وجود آلية التقييم المقارن Benchmarking لأغراض التحسين المستمر في أداء كافة عناصر المشروع.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن بناء القدرة التنافسية العالمية يتطلب عدد من الشروط، لعل أهمها: ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية، وقاعدة للتنمية البشرية، وقاعدة معلومات متجددة.

أما "**الجلسة السادسة**"، فقد تناولت موضوع "الانعكاسات المستقبلية لاتفاقية التربس على صناعة الأدوية – كيف تتعامل الدول النامية معها؟"، إعداد **د. أمل نجاح البشبيشى**. ولقد أوضحت الدراسة أن الدواء حظى باهتمام كبير في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة المعروفة باسم "TRIPs"، وذلك نظرا إلى أن الدواء سلعة حساسة يحتاجها الإنسان وهو فى أضعف حالاته الصحية والنفسية والاجتماعية وقد تكون الاقتصادية.

لذا قامت الدراسة باستعراض الحجج المؤيدة لهذه الاتفاقية، والحجج المعارضة لها، وصولا للتوصيات التي من شأنها حماية مصالح الدول النامية.

وتتمثل أهم الحجج المؤيدة لهذه الاتفاقية في أن نظام حقوق الملكية الفكرية يسمح بدعم النشاط العلمى والتكنولوجى، وصقل المهارات، واستقطاب رؤوس الأموال من خلال تهيئة الظروف المواتية للبحث والتطوير.

أما الحجج المعارضة لهذه الاتفاقية فتتمثل فى ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وفرض المزيد من الأعباء الإدارية والمالية على الدول النامية، فضلا عن فرض أعباء تشريعية جديدة على الدول التى لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية أو التى لا تتوافر لديها تشريعات تتمشى مع أحكام الاتفاقية.

وفى اليوم الثانى من أيام المؤتمر، كان المحور الرئيسى الذى يدور حوله الجلسات الثلاث ينصب على القطاع الزراعى. ففى "**الجلسة الأولى**"، تقدم كل من **د. رياض السيد عمارة و د. على عاصم فؤاد** بورقة بحثية بعنوان "دور الدولة فى حماية تنافسية القطن المصرى". ويهتم البحث بتحقيق ثلاثة أهداف، الهدف الأول: تقدير مؤشرات الإنتاج والتسويق والأسعار والتى تنعكس على تنافسية إنتاج القطن خاصة بعد تحرير ٦٥% من سعره المحلى عام ١٩٩٤، والهدف الثانى: تقدير حجم التحويلات الناشئ عن تبنى الأسلوب الرأسمالى على المستوى القومى لتحديد دور للحكومة على أساس العدالة والكفاءة فى ظل ظروف السوق الحر، والهدف الثالث: تقدير تكاليف البرامج التى سوف تمولها الدولة للحفاظ على تنافسية المنتجين والصناعات القائمة على القطن.

وفى ضوء نتائج البحث فإن الباحثان قد قدرا تكلفة منافع حماية تنافسية القطن المصرى على مستوى المزرعة والمستوى القومى. ولقد تم اقتراح برنامجين أولهما يستهدف زيادة الإيرادات الكلية للفدان بنحو ١٨% والثانى يستهدف إعادة تقدير القيمة الحقيقية لإيجار مورد الأرض وخفض تكلفة الفدان من خلال تقدير القيمة الحقيقية لذلك المورد. ولقد قدرت تكلفة الحكومة للبرنامجين بنحو ٣٩٠، ٣١٦ مليون جنيه على الترتيب.

وفى "**الجلسة الثانية**"، **تقدمت د. ثناء إبراهيم خليفة** بدراسة عن "دور الفائض الزراعى والضرائب المزرعية فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية". استهدف البحث تقدير الفائض الزراعى

خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات لمعرفة مدى التطور والتغير الحادث فيه، وذلك فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية التى طرأت على الزراعة المصرية فى تلك الحقبة الزمنية، ومدى كفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى وتأثيره على الفائض الزراعى، ومدى تطور دور القطاع الزراعى كممول لتنمية القطاعات اللازراعية الأخرى فى الاقتصاد المصرى. وذلك كله من خلال التأصيل النظرى لمفهوم الفائض الزراعى فى إطار النظرية الاقتصادية، عبر تاريخ الفكر الاقتصادى. والتعرف على أهم وسائل تعبئة هذا الفائض.

فى ضوء ما تقدم، بدأت الدراسة بتوضيح بعض المفاهيم البحثية المتصلة بالبحث، ثم استعرضت فى **القسم الأول:** مفهوم الفائض الزراعى عبر تاريخ الفكر الاقتصادى (تأصيل نظرى)، وفى **القسم الثانى:** تناولت الدراسة قدرة الزراعة المصرية على تكوين الفائض، أما **القسم الثالث:** أنصب على تقدير الفائض الاقتصادى فى الزراعة المصرية خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات. **وفى القسم الرابع:** تم استخدام بعض المعايير للتعرف على كفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى المصرى بالمقارنة بالقطاعات غير الزراعية.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك نموا متزايدا فى القطاع الزراعى خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، فتزايدت قيمة الإنتاج الزراعى، وقيمة الأجور، وقيمة الاستثمارات الزراعية، وحجم العمالة الزراعية خلال التسعينيات بمعدلات نمو أكبر منها خلال الثمانينيات. كما تدل نتائج المقارنة بالقطاعات غير الزراعية ارتفاع قيمة معيار كفاءة الأداء فى القطاع الزراعى عنه فى القطاعات غير الزراعية.

أما "**الجلسة الثالثة**"، كان موضوعها "الجات والميزة النسبية للزراعة المصرية"، إعداد **د. ناهد عبد اللطيف محيسن**. انقسمت الدراسة إلى **خمسة أقسام**، تناول **القسم الأول:** قطاع الزراعة فى مصر، من حيث تطور الإنتاج والدخل الزراعى وتطور المساحة الأرضية والمساحة المحصولية،

والصادرات والواردات من السلع الزراعية. وفى **القسم الثانى:** كان التركيز على اتفاقية الجات والقطاع الزراعى، وفى هذا القسم تعرضت الدراسة للأسس والمبادئ التى تستند إليها هذه الاتفاقية، وطبيعة القيود المفروضة على تصدير واستيراد السلع الزراعية، ثم درجات التحرر التى تسعى إليها الاتفاقية. أما **القسم الثالث:** الميزة النسبية فى إنتاج المحاصيل الزراعية، وفيه تم استعراض مؤشرات الميزة النسبية العالمية للزراعة المصرية، وهى **أولا:** صافى العائد المزرعى، العائد الاقتصادى، **ثانيا:** تكلفة المورد المحلي. وقد ركز **القسم الرابع:** على تأثير الجات على الميزة النسبية للسلع الزراعية المصرية، وتوضح الدراسة أن تنفيذ الاتفاقية يصاحبه تحسن مؤشرات الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية البديلة للواردات وبمعدل أكبر عنه فى حالة المحاصيل التصديرية وإن كان من المتوقع أن تظل أولويات إنتاجها كما هى سواء بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات أو المحاصيل التصديرية. أما **القسم الخامس:** تناول السياسات المستقبلية فى ظل اتفاقية الجات، ولعل أهم هذه السياسات هى: سياسة تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية، وسياسة الإنتاج الزراعى، وسياسة العمالة والميكنة الزراعية، والسياسة الائتمانية الزراعية.

وفى اليوم الثالث من أيام المؤتمر، "بجلسته الأولى"، تقدمت **د. ماجدة أحمد شلبى** بورقة بحثية بعنوان "الاندماج المصرفى كأداة للنفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية فى عصر التكتلات والكيانات العملاقة".

تتركز أهداف البحث فى التالى: **أولا:** إيضاح أهمية الاندماج المصرفى كخيار استراتيجى من أجل النفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية للبنوك، **ثانيا:** التأكيد على أهمية عمليات الاندماج والاستحواذ Mergers & Acquisitions فى التعبير عن اتجاه البنوك للتوسع الرأسى فى نفس الأنشطة إفادة من اقتصاديات الحجم، والتوسع الأفقى باقتحام أنشطة جديدة ومجالات جديدة للإفادة من اقتصاديات النطاق. **ثالثا:** إيضاح أهمية

اللاندماجات بين الأجهزة المصرفية في تحقيق التركيز في رأس المال وتمركزه سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على الصعيد الدولي.

وتنقسم الدراسة إلى **خمسة أقسام**، يتناول **القسم الأول:** مفهوم الاندماج والاستحواذ وأنواعه ودوافعه والضوابط اللازم مراعاتها. ويتعرض **القسم الثاني:** لموضوع الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ كخيار استراتيجي وكآلية لتعزيز القدرة التنافسية في ظل العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية. أما **القسم الثالث:** فيتناول التجارب الدولية لعمليات الدمج والاستحواذ في البنوك. وينصب **القسم الرابع**": على الدمج والاستحواذ المصرفي في الدول العربية وآفاق التعاون المصرفي العربي لتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة التحديات الدولية. وأخيرا يركز **القسم الخامس:** على التجربة المصرية في مجال الدمج والاستحواذ المصرفي والرؤية المستقبلية في ظل التحديات الدولية.

أما "**الجلسة الثانية**"، كان موضوعها "مستقبل التجارة الإلكترونية في مصر في ضوء تحديات المنافسة"، إعداد **د. عزت ملوك قناوي**، وتتمثل مشكلة البحث الرئيسية في السؤال المطروح: إلى أى مدى يمكن لمصر أن تستفيد من التجارة الإلكترونية رغم أن مصر تعتبر في الوقت الحالي مستخدمة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجه لها. كما أن قياس حجم التجارة الإلكترونية يواجه صعوبة عملية في الوقت الحالي لحداثة هذا النوع من التعاملات الإلكترونية وعدم وجود نظم وقوانين دولية أو محلية تحكم هذا التعامل، بالإضافة إلى افتقار أجهزة الإحصاء الرسمية للأرقام الدقيقة في هذا الشأن، هذا بجانب ندرة الدراسات والمراجع العلمية حول موضوع التجارة الإلكترونية لحداثته إقليميا ودوليا.

ويهدف البحث إلى التعرف على مضمون وخصائص وأقسام التجارة الإلكترونية وتأثيراتها الاقتصادية المختلفة مع توضيح مدى استفادة مصر من هذه التجارة الإلكترونية والإجراءات اللازمة

لتفعيل السوق الإلكترونية فى ضوء تحديد الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين مصر وبعض الدول الأخرى المنافسة.

ويشتمل البحث على **ستة أجزاء** بخلاف المقدمة وذلك على النحو التالى: **أولا:** مفهوم ومضمون التجارة الإلكترونية. **ثانيا:** أهمية وخصائص وأقسام التجارة الإلكترونية. **ثالثا:** الإطار التشريعى للتجارة الإلكترونية. **رابعا:** الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق التجارة الإلكترونية. **خامسا:** الفجوة الرقمية والتكنولوجية فى مصر بالمقارنة مع بعض الدول. **سادسا:** إجراءات ومستقبل تفعيل السوق الإلكترونية فى مصر.

ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه من أجل تفعيل التجارة الإلكترونية فى مصر حتى تتجاوب مع السوق العالمية فلا بد من مراعاة الاعتبارات التالية: **أولا:** وضع خطة قومية للحد من اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين مصر وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المماثلة، وكذلك لتلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية، علاوة على التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية التكنولوجية. **ثانيا:** ضرورة توافر الإطار التشريعى، وهو ما يقتضى تعديل واستحداث قوانين ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية. **ثالثا:** الاهتمام بالتعليم والتنمية البشرية.

وفى "**الجلسة الثالثة**"، تقدم **د. ناصر جلال حسنين** بورقة بحثية عنوانها "القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية فى ظل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPs)"، وتهدف الدراسة إلى تقييم المزايا التنافسية المتاحة لصناعة البرمجيات فى مصر، ويتضح ذلك من خلال دراسة أثر نقل التكنولوجيا واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات على كفاءة وأولويات الاستثمار فى مجال المعلومات وصناعة البرمجيات، والقدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية فى السوق المحلية والفرص المتاحة للتصدير للخارج.

وتنقسم الدراسة إلى **ثلاثة أقسام**، يتناول **القسم الأول**: أثر نقل التكنولوجيا واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات على كفاءة وأولويات الاستثمار فى صناعة البرمجيات. ويركز **القسم الثانى**: على إنتاج وتسويق البرمجيات فى مصر. أما **القسم الثالث**: يتعرض لموضوع القدرة التنافسية لصادرات البرمجيات المصرية.

وتخلص الدراسة إلى أهمية الاقتصاد الجديد بصفة عامة وقطاع المعلومات وصناعة البرمجيات فى مصر بصفة خاصة لما لها من أهمية اقتصادية ولما يمكن أن تحققه من عائدات على المستوى القومى ولما لها من دورا هام فى عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصرى.

أما "**الجلسة الرابعة**"، تقدم فيها الباحث **هانى قدرى دميان** بدراسة عنوانها "استراتيجية تنمية الصادرات كإطار مؤسسى لزيادة القدرة التنافسية"، وتحتوى الدراسة على **قسمين رئيسين**، يختص **القسم الأول**: بعرض محاور استراتيجية تنمية الصادرات كإطار مؤسسى لزيادة الصادرات وتعظيم قدرتها التنافسية، فى حين يعرض **القسم الثانى**: موجز بالتحديات الخارجية التى تواجه التصدير وأهمية الدور الذى تلعبه المؤسسات المحلية سواء الحكومية أو الخاصة لتحجيم أثر هذه المتغيرات على مصالح مصر التجارية.

وأظهرت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية للصادرات تعتمد على عدد من المحاور الرئيسية أهمها استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى ووجود إطار مؤسسى وبنية تحتية متكاملة تخدم النشاط التصديرى، بالإضافة إلى ترابط وتوافق السياسات التجارية مع باقى مكونات السياسة الاقتصادية وتوجهات التطوير لدى القطاعات الأخرى. كما لم تعد القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية عنصرا وحيدا لنجاح صادرات أى بلد، حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية والاتصال المباشر مع صانعى القرار والدوائر غير الحكومية فى أسواق الشريك التجارى من الثوابت الرئيسية فى معادلات التجارة الخارجية الرابحة.

هذا بجانب أهمية وجود آليات وترتيبات تعمل على التدخل لدى سلطات الشريك التجارى حال تعرض المصالح التجارية للمصدرين لأى مخاطر.

أما الورقة البحثية الأخيرة، كانت ضمن مطبوعات المؤتمر ولكن لم تناقش فى إحدى جلساته نظرا لسفر مقدم الورقة **د. محمد المتولى**، وعنوان الدراسة "الاتجاهات الحديثة فى خصخصة المرافق العامة"، ويثير موضوع البحث العديد من الإشكاليات التى حصرها الباحث فى ثلاثة: **أولا:** لماذا الاتجاه العالمى نحو خصخصة المرافق العامة وأسباب اللجوء إليها؟ **ثانيا:** هل توجد علاقة بين التطور فى دور الدولة والمرفق العام؟ **ثالثا:** ما هى الأساليب والطرق الحديثة لخصخصة المرافق العامة فى مصر والعالم وأى الأساليب مع البيئة المصرية؟

وقد تعرضت الدراسة للإجابة على هذه الإشكاليات من خلال تقسيم البحث إلى **خمسة مباحث**، **المبحث الأول:** المرفق العام ودور الدولة، **المبحث الثانى:** الإطار العام لخصخصة المرافق العامة، **المبحث الثالث:** الأساليب التقليدية لخصخصة المرافق العامة، **المبحث الرابع:** الأساليب الحديثة فى خصخصة المرافق العامة، **المبحث الخامس:** النتائج والتوصيات.

وقد أظهرت الدراسة أن التطور فى دور الدولة قد أثر تأثيرا مباشرا على المرفق العام، كما أكدت الدراسة على أن دوافع وأساليب خصخصة المرافق العامة تختلف من دولة لأخرى بحسب الظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن الهدف النهائى الذى تتفق فيه هو رفع مستوى أداء الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية فى ظل تناقص الموارد المالية ومعاناة الدول من عجز الموارد العامة. وحصرت الدراسة الأساليب الحديثة فى خصخصة المرافق العامة فى أسلوبين، الأول: وهو نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T. والثانى: إعادة هيكلة المرافق العامة. وأخيرا تعرضت الدراسة لتجربة مصر فى إعادة هيكلة مرفق الكهرباء.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

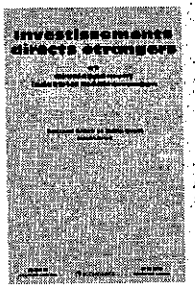

الشراكة الصناعية وعملية التنمية المتوسطية

كتاب جماعى للأستاذين

د. رضا قويعه ــ د. برترون بلو

دار النشر: مركز النشر الجماعى بتونس

فكرة عن المحتوى:

إن الشراكة بين المؤسسات الصناعية ما انفكت تزداد وتنتشر في معظم بلدان العالم، المصنعة منها والسائرة في طريق التصنيع. وكان لهذا الانتشار الانعكاس الكبير على مفهوم وآليات التصرف وإدارة شؤون المؤسسات المنتجة. فكل من استراتيجيات هذه الشركات الصناعية وآليات السوق ومكونات المنافسة، قد عرفت تطوراً لا مثيل له فى التاريخ وهو ما حث الفكر الاقتصادى على تطوير النظريات الاقتصادية ومراجعة المفاهيم المتفق عليها لحد الآن.

ولكن بالرغم من تعدد الدراسات الميدانية والنظرية، فإنه من المؤكد أن فهم انتشار ظاهرة الشراكة الصناعية مازال محدوداً وبالتالى، فإن وجود نظرية شاملة ومقنعة لتفسير ما يجرى بين الشركات، قطرياً ودولياً، مازال يتطلب المزيد من الدراسات والتحاليل.

فهذا الكتاب المشترك، والذى هو نفسه يمثل منتوج شراكة علمية دامت أكثر من ست سنوات بين "وحدة" البحث فى المؤسسة والإنتاج (UREP) المنتمية إلى كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس ومركز البحوث العلمية المنتمي إلى جامعة باريس الجنوبية (SCEAUX) "تحليل الديناميكيات الصناعية والاجتماعية" (ADIS) يهدف إلى المساهمة فى إثراء النقاش النظرى والتطبيقى حول هذا الموضوع وفى الحث على الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة التى تزامنت مع انفتاح الاقتصاديات على الخارج وانتشار ظاهرة العولمة وازدياد سيطرة الشركات عابرة الحدود.

فالتساؤلات العديدة التى سعى الكتاب إلى إثارتها وإيجاد أجوبة لها كانت أساساً:

١) هل شراكة المؤسسات الصناعية لبلدان الشمال مع شركات بلدان الجنوب يمكن اعتبارها عنصراً هاماً وأساسياً في نقل التكنولوجيا وأنظمة الإدارة من الشمال إلى الجنوب؟.

٢) ما هى شروط وظروف ديمومة أو استقرار عقود هذه الشراكة بين المؤسسات وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية؟.

٣) ما هو دور المنظمات الدولية والحكومات الوطنية فى إعطاء دفع لانتشار هذه الظاهرة وتحقيق النجاح لها؟

٤) ما هى الأهداف المرتقبة من عملية الشراكة سواء بين شركات بلدان الشمال أو بين هذه الأخيرة وشركات الجنوب؟ وذلك بالطبع سواء على مستوى عملية الإنتاج أو عملية التسويق؟.

فللإجابة عن هذه التساؤلات، ارتكز الكتاب أولاً على الأدبيات الاقتصادية والنظريات المختصة فى هذا المجال (نظرية العقود ونظرية التكلفة Transaction Cost... الخ) وثانياً على دراسة التجربة التونسية من خلال استغلال دراسة ميدانية شملت أكثر من أربعين (٤٠) شركة صناعية كانت لها عقود شراكة مع مؤسسات أجنبية منتمية إلى البلدان المصنعة.

فالفكرة الأساسية التى وصل إليها الكتـــاب مفادهـــا أن النتـــائج الإيجابيـــة المحتملة لهذه الظاهرة الاقتصادية سواء على مستوى نقل التكنولوجيا أو على نقـــل أنماط إدارة المؤسسات (Management)، إن كانت هامة ولا يمكـــن الاســـتغناء عنها مهما كان مستوى تطور قوى الإنتاج وطبيعة العلاقات الاجتماعيـــة الســـائدة بالبلدان، فإنها تتطلب قدرة كل من شركات الجنوب من جهـــة والمجتمـــع العلمـــي والثقافي من جهة أخرى ــ وذلك لاستيعاب وتطوير ما يمكن الاستفادة منه من تلك الشراكة مع مؤسسات البلدان المصنعة. فبعبارة أخـــرى، إن كـــانت عمليـــة نقـــل التكنولوجيا وأنماط إدارة المؤسسات سهلة نتيجة التقارب والشراكة بين المنتجيـــن، فإن استغلالها والانتفاع بها وتطويرها تبقى عملية صعبة ورهينة القـــدرة الكامنـــة فـى المؤسسة المضيفة وفـى المجتمع المستقبل ككل (بنظام بحثه العلمى ومراكـــز تطوير التكنولوجيا والتعليم العالى وغيرها) على الاستفادة من هذه الشـــراكة مـــع بلدان الشمال.

البترول العربى

دراسة اقتصادية سياسية

تأليف: د. حسين عبد الله

دار النشر: النهضة العربية بالقاهرة

صدر الكتاب في مارس ٢٠٠٣ ويقع في ٥٢٠ صفحة موزعة على ســـتة أبواب و٢٩ فصلاً ويساندها أكثر من ٥٠ جدولاً إحصائياً. ومؤلف الكتاب الدكتـــور حسين عبد الله غني عن التعريف، وله الكثير من المؤلفات في اقتصاديات البـــترول وهو الذي عايشه على مدى سنوات طويلة من عملـــه المـــهني كمديـــر للشـــئون الاقتصادية بالهيئة المصرية العامة للبترول (١٩٦٦- ١٩٦٩) وكأستاذ لاقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩- ١٩٧٤) وكوكيل أول للشئون الدولية والعربيـــة والطاقة بوزارة البترول المصرية (١٩٧٤- ١٩٩٢) مع قيامه أيضاً بإنشاء ورئاسة

جهاز تخطيط الطاقة (١٩٨٢- ١٩٨٥)، ثم كباحث متفرغ في مجال تخصصه منذ ١٩٩٢.

ويعتبر الكتاب إغناء حقيقياً للمكتبة العربية فى مجال اقتصاديات البترول وخاصة البترول العربى. أضف إلى ذلك أن المؤلف قد طرق مواضيع ربما تبحث لأول مرة بهذا التفصيل، ومنها العلاقة بمنظمة التجارة العالمية، ومسألة التغير المناخى وبروتوكول كيوتو، وتأثير ذلك على البترول.

ويتناول المؤلف فى الباب الأول التعريف بصناعة البترول عموماً، لكى ينتقل فى الباب الثانى إلى شرح التغيرات الهيكلية التى طرأت على جانب الإنتاج والعرض العالمى للبترول خلال النصف الثانى من القرن العشرين، مع التركيز على دول أوبك وشركاتها الوطنية، والشركات العالمية الكبرى، وأهم الاتفاقيات البترولية والقواعد التى تحكم التفاوض حولها.

أما الباب الثالث فيتناول أساليب التنبؤ بالطلب على الطاقة عموماً وعلى البترول خاصة، موضحاً النماذج والنظم المستخدمة فى هذا المجال، والتقديرات التى انتهت إليها تلك النماذج حتى عام ٢٠٢٠. ولا يغفل المؤلف مصادر الطاقة الأخرى التى يفرد لها فصولاً مسهبة تغطى الغاز الطبيعى، والطاقة النووية، والفحم، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الجديدة والمتجددة وتوقعات تلك المصادر خلال المستقبل المنظور، لكي يختتم الباب بتحليل مستقبل التجارة العالمية للبترول.

ويبدأ الباب الرابع باستعراض تاريخى لأسعار البترول منذ الحرب العالمية الثانية، وكيف أن انخفاض الأسعار بقرارات منفردة من الشركات الغربية قد صاحب زيادة الاهتمام ببترول الشرق الأوسط لتلبية متطلبات إعادة البناء في أوروبا واليابان وتحول الولايات المتحدة إلى مستورد صاف للبترول منذ ١٩٤٨. وقد أفلحت أوبك خلال الستينات فى تثبيت أسعار البترول الاسمية، وإن كانت لم تفلح فى وقف تدهورها من حيث القيمة الحقيقية التى انهارت إلى نحو ٧٠ سنتاً للبرميل بدولارات عام ١٩٤٧ ولم يكن نصيب الدولة المنتجة يتجاوز نصف هذا القدر. وإذا كانت أوبك قد أفلحت فى إحداث زيادات طفيفة في الأسعار في

بداية السبعينات بإبرام اتفاقيات طرابلس وطهران وجنيف إلا أن موجات التضخم العارمة عملت على تآكل تلك الزيادة إلى أن تحقق الانتصار العربى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فتمكنت أوبك من الانفراد بتسعير البترول ورفع أسعاره إلى أربعة أمثال ما كانت عليه من ٣ دولارات إلى ١٢ دولاراً تقريباً، كما تحقق في ظلها الاستقلال الكامل عن الشركات.

ويتعرض المؤلف إلى نقطة مهمة تتعلق بتقاسم الريع البترولى أي الفرق بين سعر البيع للمستهلك النهائى وكلفة الإنتاج، وكيف أن المعادلة انقلبت من صالح المنتجين إلى صالح المستهلكين عن طريق انخفاض أسعار البترول بعد ١٩٨٦ وزيادة الضرائب فى الدول الصناعية المستهلكة. وبين المؤلف أن حصة الدول المستهلكة لم تكن تتجاوز ٣٦% من الربع البترولى عام ١٩٨٠ وأصبحت ٨٤% خلال النصف الثانى من عقد التسعينات. أي أن هذه الدول مازالت المستفيد الرئيسى اقتصادياً من البترول على الرغم من امتلاك الدول المنتجة للحقول ووسائل الإنتاج. وقد تحقق هذا التحول نتيجة للسياسات التى استخدمتها الدول المستهلكة وعهدت بتنفيذها إلى أجهزتها التخطيطية وإلى شركاتها العالمية، وهو ما يناقشه المؤلف بإسهاب.

كما يناقش المؤلف حجج الداعين إلى إبقاء الأسعار متدنية خلال المستقبل المنظور مفنداً تلك الحجج تحت عناوين فرعية منها: (١) عجز العرض عن ملاحقة الطلب، (٢) انخفاض التكلفة لا يبرر انخفاض الأسعار، (٣) بدائل الزيت لا تغنى عنه، (٤) ازدياد التركز الإنتاجى يجعل من السهل تنسيق السياسات الإنتاجية والتسويقية، (٥) ضرورة التعويض عن تآكل السعر بعد أن اتجه توزيع الريع لصالح المستهلكين. ويدحض المؤلف الدعاوى القائلة بأن ارتفاع أسعار البترول يسبب الكساد والتضخم، كما يدحض الهجوم على أوبك والدعاوى التى تستهدف إزالتها أو إضعاف دورها، ثم يختتم المؤلف هذا التحليل باقتراح معيار موضوعى لتسعير البترول.

بعد هذا الاستعراض لمنظور سوق البترول خلال المستقبل المنظور ينتقل المؤلف فى الباب الخامس لمعالجة مسائل البترول العربى فى ظل منظمة التجارة

العالمية واتفاقات جات. والواقع أن هذا الباب وإن كان مخصصاً للبترول بصورة رئيسية، إلا أنه يتعرض لكثير من المسائل الأخرى المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية، مثل شروط العضوية، وتطورها، وكيفية الدخول إلى المنظمة، إلى تعدد الاتفاقيات فى إطار المنظمة، كتلك المتعلقة بتجارة الخدمات، والملكية الفكرية، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والدعم أو الإعانة المحظورة، والتدابير التعويضية، ومكافحة الإغراق، والتجارة والبيئة، والعوائق الفنية للتجارة، والاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، وتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة. ومن الواضح أن لكثير من تلك الاتفاقات علاقة قوية أو ضعيفة بمسألة البترول، إلا أنها أكثر شمولية ولذا يعتبر هذا الباب تعريفاً أيضاً بمنظمة التجارة العالمية.

ويناقش المؤلف فى الباب السادس والأخير القضية التى سيطرت على النقاشات المطروحة فى مجال حماية البيئة منذ منتصف الثمانينات وهى قضية التغير المناخى وعلاقته باستهلاك الطاقة من المصادر الحفرية (الزيت والغاز والفحم). ويشرح المؤلف بصورة عامة علاقة التغير المناخى ومبتعثات ثانى أكسيد الكربون نتيجة لاحتراق المواد الهيدروكربونية واقتناع صناع السياسة والقرار بضرورة اتخاذ إجراءات للحد من زيادة تركز هذا الغاز وغيره من غازات الاحتباس الحراري فى الجو. ويوضح المؤلف كيف تسارعت المفاوضات الدولية فى بداية التسعينات وانتهت إلى توقيع الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخى فى ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ثم تسارع مؤتمرات الأطراف بعدها لدراسة تفاصيل البرامج اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، وأخيراً التوصل في عام ١٩٩٧ إلى بروتوكول كيوتو الذى يعد الخطوة العملية الأولى نحو الحصول على التزامات محددة فى التنفيذ. ويختتم المؤلف هذا الباب بتوضيح التزامات ومواقف الدول من تدابير حماية البيئة وتأثير تلك التدابير على إنتاج وعوائد البترول العربى، كما يقترح سياسات يمكن أن تتبناها أوبك لمواجهة الآثار الضارة الناتجة من انعكاس تلك التدابير.

مقتطفات اقتصادية

تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢م

صادر عن المكتب الإقليمى للدول العربية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

وبالتعاون مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى

مراجعة

أ.د. عبد الوهاب الأمين

قسم الاقتصاد والتمويل ــ كلية إدارة الأعمال

جامعة البحرين

تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢م

صادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

مراجعة

أ.د. عبد الوهاب الأمين

قسم الاقتصاد والتمويل ـ كلية إدارة الأعمال

جامعة البحرين

هذا هو أول تقرير عن التنمية البشرية العربية يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويغطي ٢٢ بلداً ويتكون من ثمانية فصول تضم ١٦٨ صفحة من القطع الكبير.

والواقع إنه رغم أهمية هذا التقرير باعتباره أول محاولة جادة للكشف عن جوانب الضعف في أداء الاقتصاد العربي لأسباب داخلية وخارجية بالمقارنة مع جوانب القوة الكامنة، إلا أنه لم يحظ للأسف الشديد إلا باهتمام محدود من جانب بعض الاقتصاديين والكتاب المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. وقد ركز بعض الكتاب في انتقاداتهم للتقرير على الجوانب السلبية متهمين فريق العمل الذي أعد التقرير بعدم الموضوعية في الطرح والمغالاة في النظرة التشاؤمية لواقع العالم العربي مما وفر مادة إعلامية للصحافة الغربية لاستغلالها "للتشهير الظالم" بالمجتمع العربي كما اتضح ذلك من مراجعة مجلة الإيكونوميست البريطانية في عددها الصادر في السادس من شهر تموز في العام الماضي. بينما حاول البعض الآخر الرد على هذه الاتهامات وتفنيدها بحجة أن الاستنتاجات التي توصل إليها فريق العمل كانت معروفة مسبقاً وموثقة في تقارير الأمم المتحدة عن كل قطر عربي على حدة.

إلا أن هذا التقرير قد وضع جميع الأقطار العربية في "سلة واحدة" من أجل مقارنتها مع المناطق الأخرى في العالم، وربما كان في هذا النهج شيء من التضليل غير المقصود، وذلك بحكم عدم تجانس الأقطار العربية من حيث وفرة الموارد الاقتصادية وانعكاسات ذلك على

إنجازات وإخفاقات كل قطر عربي في تحقيق طموحات التنمية المستدامة. ومهما يكن الأمر فإن هذه الانتقادات تعتبر ظاهرة صحية ولا بد من الاستفادة منها مستقبلاً عند إعداد التقرير القادم الذي نأمل أن يكون سنوياً على غرار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكون مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي. سنحاول في هذه المراجعة إعطاء القارئ صورة مختصرة عن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير دون الخوض في التفاصيل.

يشير التقرير في المقدمة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمناطق الأخرى في العالم فيما يتعلق بدرجة المشاركة الشعبية في الحكم. فموجة الديمقراطية التي حولت أنظمة الحكم الاستبدادية في معظم أقطار أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في عقد الثمانينات وأقطار أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي لم تصل إلى الأقطار العربية باستثناء بعض الحالات المحدودة. ويعتبر غياب أنظمة الحكم الديمقراطية من أهم معوقات التنمية البشرية.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال زيادة نسبة تعليم المرأة والتي تضاعفت إلى ثلاث مرات منذ سنة ١٩٧٠، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح كثيراً في مواجهة النظرة الاجتماعية المتحيزة تجاه المرأة التي مازالت تركز على الدور الإنجابي للمرأة وتركز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. وقد أدى ذلك إلى إبقاء أكثر من ٥٠% من النساء في العالم العربي تحت وطأة الأمية وارتفاع نسبة الوفيات بين النساء الحوامل إلى ضعف مثيلتها في أقطار أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وإلى أربعة أضعاف مثيلتها في أقطار شرق آسيا.

والواقع إن هذه النظرة المتشائمة بالنسبة لمكانة المرأة في المجتمع العربي ربما كانت تتسم ببعض المغالاة. فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة مضطردة في نسبة التحاق الإناث بالتعليم

الثانوي والجامعي في جميع الأقطار العربية وبخاصة في أقطار الخليج العربية، وفي مقدمتها البحرين، حيث انخفضت نسبة الأمية بين الكبار إلى ١٣,٥% في سنة ١٩٩٨ وإلى أقل من ١% بالنسبة للإناث دون سن الـ١٥ سنة. هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل.

وبالرغم من هذه الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم وتقليل نسبة الأمية بين الكبار، حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي ٦٠% في سنة ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٣% في سنة ١٩٩٥ وإلى حوالي ٣٩% في سنة ٢٠٠١، إلا أن هذه النسبة مازالت أعلى من نسبة الأمية في الأقطار النامية التي تبلغ أقل من ٢٧% وأعلى كثيراً من نسبة الأمية في أقطار أمريكا اللاتينية التي تبلغ أقل من ١٣%. أما بالنسبة للعدد المطلق للأميين من الكبار فيقدر بأكثر من ٦٠ مليون شخص معظمهم من الإناث(ص ٥١). ويقدر عدد الأطفال الذين هم بين (٦- ١٥) سنة وخارج مقاعد الدراسة بحوالي عشرة ملايين طفل، ومن المتوقع ارتفاع هذا العدد بنسبة ٤٠% بحلول سنة ٢٠١٥.

ويؤكد التقرير بأن عملية التنمية يجب أن تركز على تحرير الناس من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراتهم في جميع المجالات ولا سيما التحرر من الخوف أولاً والتحرر من العوز ثانياً. وهنا يشير التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وخاصة سياسته القمعية ضد تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه قد ساهم في إعاقة تطور الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة بأسرها، فقد استخدم الاحتلال من جانب بعض الأنظمة السياسية كذريعة لعدم إنجاز التحولات الديمقراطية التي تتطلبها عملية التنمية.

كما أدت النزاعات والاضطرابات السياسية إلى إحباط التنمية وعدم استقرار الأسواق، وزيادة عبء الديون الخارجية، واستنزاف الموارد البشرية. كما أصبحت الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان من الأمنيات بعيدة المنال. كذلك، أن

التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تكون معرضة للخطر. حيث إن عدم المساواة بين الجنسين تمثل أكبر مظاهر الإجحاف لأنها تؤثر على نصف المجتمع، كما أن هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، وتبلغ نسبة استخدام الإنترنت ٠,٦% من عدد السكان وهي أقل نسبة في جميع مناطق العالم (حتى أقل من منطقة جنوب الصحراء الإفريقية)، وتبلغ نسبة امتلاك الحاسوب الشخصي ١,٢% من السكان، والاستثمار في البحث والتطوير يشكل ٠,٥% من الناتج القومي الإجمالي وهذه النسبة هي أقل من ربع المتوسط العالمي، كما إن الفشل في تحقيق ممارسة الحريات وحماية حقوق الإنسان يكبل الطاقات الإبداعية للعقول وهذا كله يؤدي إلى تكبيل العقول، وبالتالي يدمر الإمكانيات المتوافرة.

كذلك يشير التقرير إلى أن إدارة التنمية حينما تتعثر يكبو الاقتصاد القومي ويتضح هذا من الأرقام التي تشير إلى أن نسبة البطالة في البلدان العربية تبلغ ١٥% وهي من أعلى النسب في العالم.

ويؤكد التقرير أن البطالة مأساة للتنمية البشرية وعبء على التقدم الاقتصادي، ويتعين على اقتصادات المنطقة أن تنمو بمعدل لا يقل عن ٥% حتى تستوعب مشكلة البطالة. وهناك عامل آخر هو لعنة الفقر. ورغم أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل بالعالم يبقى ٢٠% من المواطنين العرب يعيشون على أقل من دولارين شهرياً، كما إن الفقر المادي ليس إلا جزءاً من المشكلة فالرعاية الصحية متدنية أو مفقودة وتنحسر فرص التعليم الجيد وهناك تدهور في البيئة السكنية إضافة إلى ضعف شبكات الأمان الاجتماعي، ويعد الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص أكثر استشراء من فقر الدخل. فنسبة الحرمان بمعايير التنمية البشرية الأساسية تبلغ ٣٢,٤% بمقياس مؤشر الفقر الإنساني والذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية، وإذا كان فقر الدخل يشكل عبئاً على الاقتصاد إلا أن فقر التنمية البشرية أشد وطأة لأنه يحد من قدرات الناس على استغلال الموارد.

يتناول الفصل الأول من التقرير مفهوم التنمية البشرية الذي يتكون من أربعة متغيرات هي: أولاً: العمر المتوقع عند الولادة، ثانياً: نسبة التعليم بين الكبار، ثالثاً: نسبة الملتحقين بالتعليم، رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي للفرد. لقد اعتمد المؤشر الجديد للتنمية البشرية العربية المتغيرات الثلاثة الأولى من مؤشر التنمية البشرية، إلا أنه استعاض عن المتغير الرابع وهو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأربعة متغيرات جديدة هي: مقياس الحرية، ومقياس تمكين المرأة، واستخدام شبكة الإنترنت، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (ص ٢١). والواقع إنه بالرغم من محدودية معدل الناتج القومي كمؤشر اقتصادي لأنه يخفي واقع نمط توزيع الدخل والثروة، إلا أنه ما يزال أفضل من استخدام مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد وذلك لأن معظم الأقطار العربية مازالت في مراحلها الأولية نحو التصنيع.

كما يتناول هذا الفصل حالة الموارد البشرية التي تعتبر بحق الثروة الحقيقية للأمم، وإن الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحة جيدة، وغالباً ما تنسي هذه الحقيقة في غمرة الانشغال بتكديس السلع والأموال، وقد حجب الانشغال بالنمو الاقتصادي حقيقة أن التنمية في النهاية تتعلق بالناس وقد أخرج هذا الانشغال الناس من محور عملية التنمية إلى أطرافها. وإذا كانت التنمية البشرية تعني عملية توسيع الخيارات، فإن هذه الخيارات تتعزز عندما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لممارسة هذه الخيارات. ولا تسعى التنمية البشرية إلى توسيع الخيارات وخلق الفرص فقط وإنما تسعى أيضاً إلى خلق التوازن المناسب بينهما، فبالرغم من أهمية الدخل والنمو الاقتصادي، إلا أن زيادة الدخل ليست هدفاً بحد ذاته وإنما هي أحد الوسائل لتحقيق التنمية فنوعية النمو وليس كميته وحدها هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني.

هناك ثلاثة عناصر أساسية لقياس التنمية البشرية هي العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والوصول إلى

الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. لقد استخدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ مؤشراً مركباً على أساس هذه الأبعاد الثلاثة حيث تضمن أربعة متغيرات هي: العمر المتوقع، ونسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ونسب الالتحاق بالتعليم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد إلا أن تقرير التنمية البشرية العربية يقترح استكمال هذا المؤشر بمؤشرات أخرى للحصول على رؤية شاملة هي: العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والحرية، وتمكين النوع، والاتصال بالإنترنت، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون، أي أنه تم استبعاد الدخل نهائياً من هذا المؤشر.

ويتناول الفصل الثاني حال التنمية البشرية في البلدان العربية. ففي مجال العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة تتفوق المنطقة العربية على منطقة أفريقيا/ جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا، إلا أن المنطقة العربية مازالت بعيدة عن إنجاز منطقة شرق أسيا بما فيها الصين ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويشير التقرير إلى النواقص التي تحبط التنمية العربية وحددها بثلاث نقاط هي:

أولا: نقص الحرية. حيث يتوصل التقرير استناداً إلى مؤشرات معينة وهي: الحرية المدنية والحقوق السياسية واستقلالية وسائل الإعلام، إلى أن المنطقة العربية هي الأقل تمتعاً بالحرية من جميع المناطق الأخرى في العالم.

ثانياً: نقص تمكين المرأة. ويأتي ترتيب المنطقة العربية بالنسبة لهذا المؤشر في أدنى السلم. وتأتي بعدها منطقة أفريقيا/ جنوب الصحراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأقطار العربية قد حققت إنجازات مهمة في مجال تعليم المرأة، بالرغم من أن نسبة التحاق البنات في التعليم مازالت منخفضة، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي. ويعزى نقص تمكين المرأة إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ثالثاً: نقص المعرفة. فما تزال نسبة الأمية بين الكبار ومعدلات الالتحاق بالتعليم أقل من مثيلاتها في الأقطار النامية الأخرى في منطقتي شرق آسيا

وأمريكا اللاتينية. كما يعتبر نقص فرص العمل من أهم دواعي القلق بالنسبة للشباب.

ويتناول الفصل الثالث السكان وخصائصهم الرئيسية ويقدر عدد السكان في العالم العربي بنحو ٢٨٠ مليون نسمة وهذا يعادل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وهم يشكلون حوالي ٥% من سكان العالم، وهناك تفاوت في عدد السكان بين البلدان العربية حيث يزيد العدد عن ٢٠ مليون في ٦ بلدان ويقل عن مليون في ٤ بلدان، ويمثل الأطفال ٣٨% من السكان وفي المقابل فإن نسبة من يزيد عن ٦٠ عاماً هي نسبة صغيرة نسبياً (٦%) وعليه فإن نسبة الإعالة هي ٠,٨ وهي أعلى من المتوسط العالمي. كما أن هناك تفاوتاً أيضاً في التركيب العمري بين الدول العربية وانخفضت الخصوبة في العديد من البلدان العربية انخفاضاً كبيراً إلا أنها ما زالت أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ ٢,٧% حيث يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ إلى إن هذه النسبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ ٣,٥%. ويمكن تقسيم البلدان العربية حسب معدلات الخصوبة إلى ثلاث مناطق. معدلات منخفضة (أقل من ٣) وتضم ٤ دول هي: البحرين، والكويت، ولبنان، وتونس، وعدا الكويت فإن هذه البلدان يقل المعدل فيها عن المعدل العالمي. معدلات متوسطة (٣- ٥) وتضم: الأردن، والإمارات، والجزائر، وليبيا، وسوريا، والسودان، وقطر، ومصر، والمغرب. معدلات مرتفعة (أكثر من ٥) وتضم بقية البلدان العربية والتي يأتي على رأسها اليمن بمعدل ٧,٦ يليه الصومال بمعدل ٧,٢٥. ويتراوح النمو السكاني بين ١.١ في تونس و٤,١ في اليمن وتعتبر تونس البلد العربي الوحيد الذي تقل فيه النسبة عن المعدل العالمي الذي يبلغ ١,٤.

وفيما يتعلق بالتوقعات السكانية، فحسب السيناريو الأول يتوقع أن يبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٠ حوالي ٤٥٩ مليون نسمة. أما السيناريو الثاني الذي يتوقع انخفاض نسبة الأطفال بين ١٠- ٢٠% في معظم الدول العربية مع زيادة نسبة المسنين إلى حوالي ٥% (حالياً ٣%)، فإن عدد السكان سيبلغ ٤١٠

مليون نسمة. ويؤكد التقرير على أهمية توظيف الإمكانات البشرية والتي تتطلب مستويات استثمار مرتفعة ومعرفة تكنولوجية عالية.

أما فيما يتعلق بالعمر المتوقع، فهناك تفاوت كبير بين البلدان العربية حيث يتراوح العمر المتوقع بين ٤٥ سنة في جيبوتي والصومال و٧٥ سنة في الإمارات، بالمقارنة مع ٧٨ سنة في الأقطار المتقدمة. أما معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فهو متدن جداً (أقل من ٢٠ لكل ألف) في الإمارات والبحرين وقطر والكويت ومرتفع جداً (أكثر من ١٠٠ لكل ألف) في كل من الصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، واليمن، والسودان، والعراق (على الرغم من نجاح العراق بتخفيض المعدل إلى ٢٠ قبل حرب الخليج)، وباستثناء سوريا هناك تفاوت كبير في المعدل بين المناطق الزراعية والمناطق الحضرية.

ويزيد المعدل في أكثر من نصف البلدان العربية عن ٧٥ وفاة لكل ألف حالة ويزيد المعدل عن ٢٠٠ في ثلث البلدان العربية (المعيار الدولي ٥ وفيات لكل ألف حالة)، أما فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة، فباستثناء لبنان وقطر (أعلى إنفاق)، والصومال (أقل إنفاق)، فإن النسبة تتراوح بين ٢,٥% و٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي ويتراوح الإنفاق لكل فرد بين ١١ و١١٠٥ دولار، أما الإنفاق العام للدولة على الصحة فيتراوح بين منخفض (٢١%) إلى مرتفع (٨٧%)وتضم البلدان التي توجد فيها أقل نسبة إنفاق عام على الصحة كلاً من السودان ومصر ولبنان أما النسبة الأعلى فهي الكويت والسعودية. وتشير الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإنفاق على الصحة في الدول العربية وبين مستوى الإنجاز الصحي، وتميل معظم نظم الرعاية الصحية العربية إلى التقليل من أهمية الرعاية الصحية الوقائية لصالح الرعاية العلاجية وينعكس هذا في موازنات الإنفاق الصحي. ولا يبدو أن البلدان العربية ككل تعاني من نقص الأطباء ولكن هناك نقص في الممرضين والعاملين في المجال الطبي ورغم عدم وجود نقص في الأطباء إلا أن هناك سوء

توزيع خطير في الأطباء بين المدن والريف وبين مناطق الأغنياء والفقراء.

أما فيما يتعلق بخصائص البيئة فإن المنطقة العربية تتمتع بمساحة واسعة وتنوع كبير، وشواطئ تطل على ثلاثة بحار شبه مغلقة هي: المتوسط والأحمر والخليج العربي، ورغم هذا التنوع فإن هناك مشكلات بيئية مشتركة، ويمكن تصنيف هذه المشكلات البيئية إلى فئتين: شح الموارد والتلوث البيئي.

ويعتبر العالم العربي من أكثر مناطق العالم شحه في المياه، وقد صنف البنك الدولي ٢٢ بلدا تحت خط الفقر المائي ومن ضمنها ١٥ بلداً عربياً، والعجز المائي مرشح للتزايد حيث يتم استخراج المياه من مصادر غير متجددة، وهناك مشكلات في جودة المياه ناجمة عن إلقاء الملوثات في الأنهار والجداول بالإضافة إلى مياه الصرف، وهناك أسباب إضافية لتفاقم مشكلات المياه حيث تشترك ٨٥% من البلدان العربية في مياهها مع دولة أو دول مجاورة وتعوق العوامل السياسية دون تقاسم المياه على نحو عادل. وتشكل الزيادة السريعة في السكان ضغطاً آخر على المياه المتوافرة، ولا بد من تكثيف برامج النوعية المائية وترشيد الاستهلاك.

ولقد بلغت حصة الفرد من الأراضي المزروعة ٠,٢٤ هكتاراً في عام ١٩٩٨ مقابل ٠,٤ عام ١٩٧٠، وهناك ممارسات زراعية خاطئة ساهمت مع عوامل التصحر وفقدان التربة المنتجة. كذلك، من نتائج ارتفاع نسبة سكان المدن من ٢٥% عام ١٩٥٠ إلى ٥٠%مع نهاية القرن العشرين، زيادة تلوث الهواء، حيث يستخدم البنزين الحاوي لمادة الرصاص بكثرة نتيجة أسطول السيارات القديمة. وبما أن العديد من المدن العربية تقع على السواحل، فقد انتقل التلوث من البر إلى هذه السواحل بما في ذلك تصريف مياه الصرف الصحي في البحر. وتقدر الخسارة الناجمة عن تلوث الشاطئ ١- ٢ بليون دولار سنوياً على شكل عائدات سياحية ضائعة. ويقترح التقرير استراتيجية عمل ضمن مستويين قصير الأجل وطويل الأجل ووضع سلم أولويات ووقف أسباب

المعرفة من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير التقني، وتوفير البيئة المناسبة للبحث والتطوير. ويشير التقرير إلى أن السياسات العلمية والتقنية غير ملائمة ولم تؤد إلا إلى تحسين بسيط في مستوى دخل الفرد. واستناداً لتقرير العلم في العالم الصادر عن اليونسكو عام ١٩٩٨ فإن تمويل البحث العلمي في العالم العربي بلغ ٠,١٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٥٣% عام ١٩٩٤ في إسرائيل و٢,٩% في اليابان و١,٦٢ في كوبا.

كما تعتمد البلدان العربية على طريقة تسليم المفتاح في اكتساب التقنية من الخارج. ولا شك أن هذا النمط في تحقيق التنمية الصناعية لا ينسجم مع الطموحات الحقيقية لتحقيق أهداف التطور الصناعي. كذلك، يشير التقرير إلى أن متوسط ناتج النشر في العالم العربي يشكل فقط ٢% من مثيله في البلدان الصناعية وذلك رغم ارتفاعه من ١١ ورقة بحثية لكل مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى ٢٦ ورقة عام ١٩٩٥، ويقر التقرير بأن هناك إنجازات مهمة قد تحققت في مجالات محدودة كتصنيع السكر في مصر وبعض النجاحات في التصنيع العسكري في مصر وسوريا والعراق إلا أنه لا توجد جهود حقيقية لتطوير تقني في البلدان العربية، وإن غالبية الجهود في هذا المجال انصبت على التصنيع العسكري خاصة في العراق ومصر وذلك بسبب حاجة الدولة للسلاح واستعدادها لتحمل نفقات إنتاجه ولكن هذه الجهود لم تتأصل في النشاط المدني.

وتشير التقديرات إلى وجود جالية عربية ضخمة في الخارج من ضمنهما نسبة جيدة من المهنيين. ويؤكد التقرير على ضرورة تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها وإنشاء البرامج التي تحقق الاستفادة من هذه الكفاءات ومحاولة استعادة بعضها أو على الأقل الحفاظ على الكفاءات المقيمة، ويتعين تعطيل الآليات التي تؤدي إلى ظاهرة هجرة الكفاءات من خلال خلق دور مجدي لهم يوفر تحقيق الذات والعيش الكريم. كذلك، لابد من التخلص من الوهم الزائف بأن المعرفة متوفرة

تدهور البيئة وتعزيز القدرة على استخدام أدوات الاقتصاد البيئي الحديثة واعتماد استراتيجية الإنتاج الأنظف وزيادة المشاركة الشعبية في خطط عمل حماية البيئة.

ويتناول الفصل الرابع موضوع بناء القدرة البشرية من خلال نظام التعليم، وقد توصل التقرير إلى بعض الاستنتاجات في هذا المجال: فبالرغم من انخفاض معدل الأمية من ٦٠% عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٣% في منتصف التسعينات وإلى ٣٩% في الوقت الحاضر، فمازال المعدل أعلى من المعدل العالمي وحتى أعلى من المعدل في الأقطار النامية، وهناك ٦٠ مليون أمي معظمهم من النساء، ويعاني الفقراء من حرمان تعليمي أشد، أما نسبة الإنفاق عن التعليم، فقد بدأت بالتباطؤ بعد عام ١٩٨٥ خلافاً للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ويأتي هذا الانخفاض في سياق الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الدول العربية ورافق ذلك تبني برامج التصحيح الاقتصادي. وهناك خطر من انقسام التعليم إلى خاص تتمتع به الأقلية الميسورة وحكومي سيئ النوعية وقد يكون مكلفاً أيضاً. ورغم قلة الدراسات المتوفرة إلا أن تزايد القلق من تردي نوعية التعليم تعطي دليلاً على ضعف الجودة، كما دلت الدراسات القليلة على تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والإبداعية، وهناك فجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل. ومن المقترحات الأساسية التي تساعد على إصلاح التعليم: مركزية الفرد في العملية التربوية والمعرفة الحديثة وعدم المساس بالعقائد والقيم العليا والتركيز على الإبداع وإتاحة فرص تعليمية متكافئة.

ويصل التقرير في النهاية إلى وجود ثلاثة توجهات استراتيجية وهي: بناء رأس المال البشري الراقي النوعية، وصياغة علاقة ترابط قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية، وإقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.

ويتناول الفصل الخامس كيفية توظيف القدرات البشرية نحو مجتمع

للجميع من خلال الإنترنت لأن المعرفة ذات القيمة العالية محاطة بسياج من السرية، ولابد من التأكيد بأن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توفر المعرفة، لأن المعرفة الحقيقية هي التي تؤهل الناس لمواجهة عالم شديد التعقيد وسريع التغيير، فالمعرفة الحقيقية هي معرفة الحياة.

كذلك، يناقش التقرير المحاور الأساسية لمظاهر الفجوة الرقمية، وهي: أولاً: محور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة وتشمل: النفاذ إلى المعلومات وتنظيم المعلومات واستخلاص المعرفة وتطبيق المعرفة الجديدة. ثانياً: محور العناصر الأساسية لإقامة صناعة المعلومات: وتشمل محتوى المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

وتقدر حصة العرب من مستخدمي الإنترنت بحوالي ٠,٥% في حين تبلغ نسبة سكان العالم العربي إلى السكان في العالم ٥%، وتأتي المنطقة العربية في ذيل القائمة العالمية فيما يخص عدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الشبكة.

وقد أبرز الإنترنت بصورة واضحة أهمية المعرفة باللغة الإنجليزية. ويسود الحديث عن اللغات ودورها الثقافي نبرة التشاؤم التي تعكس مدى القلق على لغات العالم حتى أن البعض أدرج اللغات الأخرى ضمن قائمة موتى عصر المعلومات، فالعالم يواجه موقفاً مصيرياً: إما التمسك بتعدد لغاته (رغم صعوبة التواصل) أو توحيد اللغات بلغة واحدة (الإنجليزية على الأغلب) وهنا تكون قد حلت بالعالم الطامة الكبرى على حد تعبير مدير منظمة اليونسكو في لقاء دافوس الأخير.

أما الملامح الأساسية للحالة المعلوماتية العربية فتتلخص في عدم وجود سياسات معلومات وطنية. ورغم ذلك، شهدت بعض البلدان العربية اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل قادتها بتكنولوجيا المعلومات وعلي وجه الخصوص مصر والأردن والإمارات وسوريا. ومع ذلك، لا توجد هناك سياسات معلومات علي مستوي العالم العربي، إضافة إلي الفوضى في اقتناء نظم الاتصالات. وعلي سبيل المثال لا

تتيح الأنظمة المستخدمة حالياً إمكانية استخدام الهواتف الخلوية بين البلدان العربية. كذلك هناك نقص شديد في التأليف والكتب المترجمة أعدادها ضئيلة جداً، حيث يبلغ عدد الكتب المترجمة في العالم العربي ٣٣٠ كتاباً سنوياً وهذا يشكل خمس ما تترجمه اليونان. أما الإجمالي المتراكم للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن فيبلغ مائة ألف كتاب وهو ما يساوي تقريباً ما تترجمه أسبانيا في عام واحد. كذلك، تعاني الكثير من البلدان العربية من عدم التأهيل المناسب للمدرسين، والنقص الشديد في البرمجيات التعليمية باللغة العربية، ولم يتم تطوير المناهج لتتلاءم مع طرق التعليم، وعجز الإدارة المدرسية عن إدارة تقنيات التعليم الحديثة.

لابد من الإشارة هنا إلى عدم وجود نسبة مثالية متفق عليها فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت إلي السكان، أو استخدام الكومبيوتر الشخصي كشرط لتحقيق أعلى نسبة للنمو الاقتصادي. فأوروبا وأمريكا الشمالية استطاعت تحقيق مستويات عالية من التطور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قبل عصر انتشار الكومبيوتر الشخصي كما هو الحال في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن التحدي الذي تواجهه الأقطار العربية في الوقت الحاضر يتمثل في تسريع عملية التنمية من خلال الاستخدام الفاعل لتقنية المعلومات والاتصالات التي أصبحت متاحة الآن علي نطاق واسع. أي بعبارة أخرى، إن غياب الإدارة والتصميم من جانب الأقطار العربية لتقليل الفجوة الرقمية القائمة حالياً بينها وبين الأقطار المتقدمة، سيؤدي إلي بقاء تخلفها التقني في عام تتسارع فيه ثورة المعلومات والاتصالات بمعدلات عالية.

ويتناول الفصل السادس توظيف القدرات البشرية بما يضمن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، فقد شهد العالم العربي في النصف الثاني من السبعينات نمواً اقتصادياً هائلاً وبمعدل ٨,٦% تلاه انخفاض هائل وصل إلي ٠,٧% بين عامي ١٩٨٢- ١٩٩٠ وسميت هذه الفترة بالعقد الضائع، تبع ذلك تحسن

خلال الأعوام ١٩٩٠- ١٩٩٨ حيث بلغ المعدل ٣,٣%. وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٨ (بعد احتساب الزيادة السكانية) ٠,٥% سنوياً، بينما بلغ المعدل العالمي ١,٣% سنوياً وهذا يعني أن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي كانت أسوأ من المنطقة العربية في هذا المجال.

أما الفصل السابع فيناقش موضوع الحكم والتنمية البشرية. وتوصل التقرير إلي بعض النتائج الهامة بشأنه، منها: إن الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية هو الحكم الذي يعزز ويصون ويدعم رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً. ومن هذه الأحكام، سيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والسعي لخدمة المجتمع، وبناء التوافق، والتوفيق بين المصالح المختلفة، والمساواة، والفاعلية، والكفاءة، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية.

فما تزال المشاركة السياسية جزئية وتخضع لتنظيم صارم ومازال الكثيرون مستبعدين منها لا سيما الفقراء والنساء. كذلك فإن المرأة محرومة من حق الانتخاب في بعض البلدان ويبقي تمثيل المرأة متدنياً في جميع الهياكل السياسية، كذلك لا بد من دعم الفقراء من خلال اعتماد سياسات وبرامج توفر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتاً في جميع القرارات التي تمس حياتهم. كذلك، مازالت أنماط الحكم المركزي قائمة في عدد من البلدان العربية ومازالت حرية تكوين الروابط المدنية مثل جمعيات النفع العام مقيدة في بلدان عربية أخرى كما أن تناول السلطة فعلياً من خلال صناديق الاقتراع ما يزال دون المستوي المطلوب ويؤدي لجوء الحكومات إلي فرض حالة الطوارئ التي تحد من ممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية إلي تقييد فاعلية المشاركة السياسية. ولهذه الأسباب أصبح المواطنون العرب يتشككون في جدوى المشاركة السياسية الأمر الذي انعكس في تدني نسبة المشاركة بالانتخابات. ويشير التقرير إلى أن إصلاح الحكم يتطلب

تفعيل صوت الشعب من خلال التمثيل السياسي الشامل في مجالس تقوم على انتخابات حرة وكفؤة ومنتظمة، ويتعين على الحكومات أداء عملها بوصفها مقدمة خدمات، ولابد من سيادة حكم القانون وحماية حقوق المواطنين، وتحرير قدراتهم. كذلك تقاس حرية المجتمع بمدى حرية إعلامه، فمازالت سيطرة الدولة على الإعلام المرئي والمسموع منتشرة في العالم العربي على نطاق واسع.

وأخيرا، يتناول الفصل الثامن جملة من الموضوعات الهامة وهي: أولا، مبررات التعاون العربي، وثانيا، الحالة الراهنة للعمل العربي المشترك، وثالثا، الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك، ورابعا، ما تم إنجازه، وخامسا، معوقات التعاون العربي، وسادسا وأخيرا، مستقبل التعاون العربي. وقد توصل التقرير إلى النتائج التالية في هذا المجال:

أولا: لا توجد في العالم أي مجموعة من الدول تتمتع بمقومات تحقيق التعاون وحتى التكامل مثل ما تتمتع به الأقطار العربية. فبينما نجد معظم دول العالم تتجه نحو إقامة التجمعات الاقتصادية تستمر حالة التشتت بين الأقطار العربية بالرغم من وجود العديد من المؤسسات الإقليمية العربية التي تتسم بعدم الفاعلية.

ثانيا: منذ تأسيس جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ تم عقد العديد من الاتفاقات بين الدول العربية وذلك بهدف تحقيق حرية انتقال العمال والسلع ورأس المال بين الدول العربية. ومن بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية الوحدة الاقتصادية(١٩٥٧)، اتفاقية إنشاء السوق العربي المشتركة (١٩٦٥) واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠)، وأخيرا، اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة (١٩٩٧)، إلا أن جميع هذه الاتفاقيات لم تنجح لحد الآن من تحقيق الأهداف المنشودة وذلك بسبب غياب الإدارة السياسية.

ثالثا: تم خلال نصف القرن الماضي تحقيق بعض المنجزات على صعيد التعاون العربي، إلا أن هذه

المنجزات مازالت دون الطموحات ولا تنسجم أيضاً مع ضخامة الهياكل التنظيمية التي تم إنشاؤها خلال العقود الخمسة الماضية.

رابعاً: تعتبر الاختلافات بين الأنظمة السياسية العربية من أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق التعاون العربي المنشود، هذا بالإضافة إلي محدودية تفعيل الاتفاقيات المبرمة.

خامساً: يواجه العالم العربي تحديات كبيرة علي الصعيدين المحلي والخارجي مما يتطلب تكثيف الجهود المخلصة لتفعيل كل أشكال التعاون من أجل أن يكون للعالم العربي مكانة لائقة في المجتمع العالمي في ظل العولمة والتقدم المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى بعض النتائج التي توصل إليها التقرير والتي قد لا ترضي البعض من المهتمين بقضايا التنمية المستدامة لأسباب موضوعية وغير موضوعية، إلا أن التقرير يمثل محاولة جزئية في تداول الكثير من الموضوعات الحساسة التي تتطلب الاهتمام الكبير من جانب الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تشخيص نواحي القصور حتى يمكن وضع السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجتها على المستويين القطري والعربي.